الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

على الحكومات حماية الشعوب، لا نخبة الشركات

استجابة الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات لأزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)

أبريل / نيسان 2020

يؤمن الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات بشدّة بأهمية الدور الذي نضطلع به باعتبارنا جزء من المجتمع الدولي في خلق واقع جديد يتمّ فيه إيلاء الأولوية القصوى لرفاه الشعوب قبل أرباح الشركات. وفي المكالمة الأخيرة التي أجراها الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات، أشار أحد أعضاء الفريق، وهو مجلس الشعوب الأصلية(Wuxhtaj) إلى أنّ "التكاتف وتظافر الجهود يمثلان الحلّ الوحيد للتغلب على أزمة كوفيد-19، إلى جانب التحديات العالمية الأخرى- السياسية والاقتصادية والنظامية. إذا، فنحن بحاجة إلى التصدّي للسياسات الوحشية التي لا تُفيد إلى كبرى الشركات الكبرى وأقلية صغيرة من الجهات الفاعلة على مستوى العالم، في حين أنّها تقف ضد غالبية الناس، وخاصة النساء والمهاجرين والأقليات العرقية وملتمسي اللجوء واللاجئين والسكان الأصليين"[1].

لطالما أشار الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات في أعماله إلى أنّ النفوذ اللامحدود للشركات يساهم في عرقلة المساعي الرامية إلى ضمان تمتع جميع الناس بحقوقهم كاملة. ولا يتجلّى ذلك فقط فيما تقترفه الشركات من أفعال مشينة مثل الاستغلال، وانتزاع الملكية، وانتهاك حقوق العمال والبيئة، ولكن أيضا من خلال تدخّل الشركات في صنع السياسات العامة لإعطاء الأولوية لأرباحها على حساب حقوق الإنسان. وقد كان وباء كوفيد-19 وطرق الاستجابة له بمثابة العدسة المكبّرة للامساواة والانتهاكات الحاصلة في حقّ الشعوب، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، زعزعة الخدمات العامة -الأساسية لضمان حقوق الإنسان مثل خدمات الرعاية الصحية-، وذلك خدمة لمصالح الشركات الفاعلة. وقد تسبب فيروس كورونا المستجدّ كوفيد-19 في خسارة الآلاف لوظائفهم وانهيار الاقتصادات غير الرسمية، ممّا يؤكّد الحاجة الملحّة للتصدّي للنظم السياسية والاقتصادية الحالية، والقائمة على النظام الأبوي والتمييز والاستعمار والإمبريالية والرأسمالية[1]. كما أنّه من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار أن غالبية العاملين في مجال الرعاية الصحية، والذين يعملون في ظروف أكثر هشاشة ويتقون أجورا ضدّ ضعيفة هم من النساء.[2]

فرض ضرائب على الشركات الكبرى وإعطاء الأولوية لتمويل النظام الصحّي العام

في **الإكوادور**، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، يشهد نظام الرعاية الصحية-الذي لا يحظى بطبعه بالتمويل الكافي- انهيارا تامّا نتيجة للوباء، كما تواجه هذه البلدان تحديات كبيرة فيما يتعلّق بعمليات الدفن[1]. وقد أثبتت البلدان المتقدمة مثل **الولايات المتحدة الأمريكية** و**المملكة المتحدة** أن أنظمة الرعاية الصحية لديها لا تتلقّى التمويل الكافي/أو غير مستعدة للاستجابة للأزمات[2]. فبدلاً من تحسين الخدمات العامة التي تساهم في النهوض بالقطاع الصحّي، يتم تسليم مليارات الدولارات إلى الشركات، مع منحها كامل الحريّة للعمل على "إنعاش الاقتصاد"، دون ايلاء أي اهتمام كبير بحقوق الإنسان. مع العلم بأنّ هناك بعض الشركات التي تستفيد بالفعل من أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). حيث تقوم بعض الشركات التي تقدّم المواد الغذائية والإمدادات الطبية بالتلاعب بالأسعار في **أستراليا** وخارجها[3]. فيما تقوم أكبر الشركات المصنعة للأدوية والأجهزة الطبية بحجب الأدوية والمعدّات الطبية والمعلومات بسبب الحروب المزايدة بين الدول[4]، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية[5].

وضع حقوق العمال قبل مصالح الشركات في الاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)

وفي كافة أنحاء العالم، تسبب إلغاء القيود التنظيمية في مجال العمل وافتقار أنظمة الضمان الاجتماعي للتمويل الكافي في بقاء العمال دون حماية وعدم قدرتهم على الاستفادة من نظم استبدال الدخل. ففي **كينيا** على سبيل المثال، تم إعادة أكثر من 40 ألف عامل إلى منازلهم في إجازة إلزامية غير مدفوعة الأجر. "أمّا في **ماليزيا**، فقد أعلنت منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (IWRAW AP) عن تعرّض رجلين اثنين للاعتقال وهما في طريقهما إلى المنزل بعد عودتهما من الصيد، وذلك بعد أن تسبب الحظر المفروض بسبب وباء كورونا في خسارتهما لموارد رزقهما ممّا جعلهما غير قادرين على الحصول على الطعام والضروريات الأخرى. وفي **جنوب أفريقيا** أيضا، يشهد العمال الذين كانوا يعتمدون على التجارة غير الرسمية لكسب قوتهم صعوبات وتحديات عدّة في الحصول على التمويلات اللازمة لحالات الطوارئ لتعويض الدخل الذي حُرموا منه، وذلك بسبب الحظر المفروض للحد من انتشار الوباء. ووفقا لمركز الدراسات القانونية التطبيقية (CALS)، فإن الفقر في مثل هذه الظروف يفرض على الفرد أخذ قرار إمّا بتعريض نفسه لخطر الموت بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) أو الموت جوعا.

وقد تسبب الانفاذ المشدّد لقوانين احتواء الأمراض في تفاقم أوجه التفاوت القائمة في النظام الاقتصادي العالمي الذي يعطي قيمة لأرباح الشركات أكثر من سلامة العمال وأمنهم. ففي **الولايات المتحدة** و**فرنسا**، واصلت أمازون تشغيل المستودعات في ظلّ تفشي فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) دون اتخاذها لإجراءات النظافة اللازمة للوقاية من هذا الفيروس وضمان سلامة العاملين[8]. وفي **بنغلاديش**، أشارت شبكة آسيان البديلة إلى أن "العمال يمشون أيامًا للوصول إلى المصانع خوفًا من فقدان وظائفهم إذا لم يصلوا في الوقت المحدد". وفي المقابل، لم يقم المسؤولون الحكوميون بتوفير وسائل نقل آمنة لهم أو تخصيص أموال لحالات الطوارئ للقدرة على مجابهة آفة البطالة في حال توقف العمل بالمصانع غير الضرورية". وفي **المكسيك**، صرّحت مجموعة شركات سالیناس (Grupo Salinas) التي تملك Banco Azteca أو Tiendas Elektra في المكسيك علنا بأنّهم "سيواصلون العمل لإنقاذ المكسيك في أوقات الوباء". ومن الواضح أن ذلك سيكون على حساب صحة العمال وأرواحهم[9]. أمّا في **كمبوديا**، فقد قالت منظمة "الإنصاف في كمبوديا" أنه "وكجزء من الحظر الجزئي، أصدرت الحكومة الكمبودية تعليمات بعدم السماح للعاملين في صناعة الملابس بترك عملهم خلال رأس السنة الكمبودية، وإن فعلوا فإنهم لن يتلقّوا أجورهم في أيام العطل الرسمية".[10]

يجب ألا تكون الشركات متواطئة في انتهاك الدولة لحقوق الخصوصية

تشهد صناعة التكنولوجيا زيادة حادة في حجم أنشطتها خلال هذه الأزمة[11]. فوفقا لمشروع المساءلة الصيني، "نظرًا لنظام الائتمان الاجتماعي الذي بدأ من عام 2014 في الصين، حصلت اثنتين من أكبر منصات التكنولوجيا الخاصة في الصين، Tencent WeChat وAlibaba's Alipay، على بيانات شخصية ضخمة للمستخدمين. حيث أنّه في ظلّ انتشار فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)، أصدرت الشركتان أنظمة رمز الاستجابة السريعة التي يمكن قراءتها بواسطة الهواتف الذكية وتحديد الأشخاص الذين يشكلون مخاطر صحية ويحتاجون إلى الحجر الصحي أو يمكن السماح لهم باستخدام الأماكن العامة ووسائل النقل ".

كما أعرب أعضاء الشبكة عن قلقهم بشأن ما تقوم به بعض الجهات الفاعلة الخاصة من تواطؤ مع الدولة، واستغلال الوباء في حالات النزاع لتجاوز القانون الإنساني الدولي. وفي سياق الاحتلال **الإسرائيلي لفلسطين**، أفاد مركز أبحاث WhoProfits بأنّ مثل هذه الأزمات لطالما ولدت فرصا تجارية جديدة لشركات المراقبة الإسرائيلية، مثل NSO وشركات فاعلة أخرى، في ظلّ تجاهل تام للقانون الدولي[12].

وضع حدّ لتدخّل نخبة الشركات في سياسات الحكومة وعمليات صنع القرار

تقوم الشركات الكبرى- في بعض الدول التي تعوّل على الشركات والقطاع المالي لإعادة بناء الاقتصاد الرأسمالي- بالتدخل في سياسات الدولة وعمليات صنع القرار. حيث قامت كبرى الشركات في **الولايات المتحدة الأمريكية** بالتأثير على سياسات الحكومة وإضعاف القوانين المتعلّقة بالبيئة، وهو ما تسبب في الإضرار بصحة السكّان[13]. وفي **إندونيسيا**، أدت المخاوف من الخسائر الاقتصادية، وخاصة تلك التي سيتكبدها قطاع السياحة، إلى تأخير الاستجابة إلى فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)[14]. أمّا في **الهند**، فقد قامت الشركات المنتجة للكحول بالضغط على الحكومة[15] لإقرار الكحول كسلعة أساسية

مثلها مثل الطعام خلال فترة الحظر. كما تبّرعت أكبر شركة تبغ في الهند بمبلغ مالي[16] لفائدة صندوق الطوارئ المخصص لمكافحة فيروس كورونا المستجدّ في البلاد، وذلك في محاولة واضحة منها لتحسين صورتها[17].

وفي أجزاء أخرى من العالم، لا تزال العمليات في مجال الصناعة الاستخراجية متواصلة، وذلك بحماية من الدولة. ففي **الفلبين**، تسلط منظمة "مؤسسة تباتيبا" الضوء على أن أنشطة التعدين التي تقوم بها شركة Oceana-Gold Philippines لا تزال متواصلة، وذلك رغم عدم حصول الشركة على ترخيص أو موافقة من قبل المجتمعات، وعلى الرغم من فرض الحكومة للحظر الصحي الذي يسمح فقط للشركات ذات الصلة بالأغذية والأدوية بالعمل. وفي المقابل، تم توقيف العديد من المواطنين الفليبينيين عندما غادروا منازلهم لاستلام مواد الإغاثة، فيما تم توجيه تهم جنائية إلى بعضهم لقيامهم بنشر تدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي"[18]. وفي **جنوب إفريقيا**، أشار مركز الدراسات القانونية التطبيقية (CALS) إلى أن "شركات التعدين قد نجحت في ممارسة الضغط للتمكن من مواصلة عملياتها". وكردّ على ذلك، دعا مركز الدراسات القانونية التطبيقية وحلفاؤه إلى ضرورة تحمّل الشركات للمسؤوليات التي تقع على عاتقها وإيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان وتقييم المخاطر والعمل على التخفيف منها. وفي **البرازيل**، أقرّ الرئيس بولسونارو بأنّ التعدين يُعتبر نشاطا أساسيا يجب أن يستمر أثناء فترة الحظر الصحّي؛ في حين تم منع المجتمعات المتضررة من القيام بأي احتجاجات في هذا الصدد[19]. وفي **إندونيسيا**، تواصل أكبر مزرعة لزيت النخيل في العالم عملياتها[20]، على الرغم من القيود التي فرضتها الحكومة.

فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) يسلّط الضوء على الحاجة الملحّة للحدّ من نفوذ الشركات وهيمنتها وضمان عدم إفلاتها من العقاب

إنّ ما يشهده العالم من انتهاكات في شتّى المجالات من قبل الشركات والدول في ظلّ ما تمرّ به البشرية بسبب وباء كورونا المستجدّ (كوفيد-19) هو خير دليل على أنّنا بحاجة ملحّة للتصدّي لهيمنة الشركات والحدّ من نفوذها وضمان عدم إفلاتها من العقاب. كما أنّ هذه الأزمة تؤكّد على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى صياغة بدائل اقتصادية وسياسية قادرة على ضمان تمتّع كلّ انسان على سطح هذه الكرة الأرضية بحقوقه بشكل كامل؛ سواء في هذا السياق أو خارجه. ووفقا للمشروع الخاص بالتنظيم والتنمية والتعليم والبحوث (بودير)، فإنّه، في **أوروغواي**، تتفوق أدوات اختبار كوفيد-19 المحليّة والتي تقوم الدولة بتمويلها وتوفيرها للجميع، على السلع التي يوفّرها القطاع الخاص[21]. وفي **فلسطين**، تعتبر مؤسسة الحق أن "أحد أكبر مخاوف الحكومات هو أن يدرك الناس قريبًا أنه بإمكانهم أن يصبحوا منتجين، وليس مجرد مستهلكين ... يمكننا بناء اقتصاد بديل لا يعتمد على مصالح الشركات، ولكن على أساس الدعم المتبادل للإنتاج المحلي. " وقد قالت مؤسسة تباتيبا في **الفلبين** إنّ "مجتمع واحد قد اعتمد على طريقته الأصلية في مشاركة الموارد في أوقات الأزمات - والتي تشمل فتح مخازن الحبوب لأكثر أفراد المجتمع ثراءً لمشاركتها مع من هم أقل ثراء." وقد شددت منظمة "خدمة أخبار المواطن" في **الهند** على أن "الاستجابة العادلة لفيروس كوفيد -19 تعني أننا بحاجة إلى نظام عادل يجنّب معظم السكّان المعاناة للحصول على المياه الصالحة للشرب، أو تلقّي أجور تضمن كرامتهم أو حتّى استخدام دورات المياه".

تتطلب مطالبنا للمستقبل تظافر جهودنا كحركة لضمان مساءلة الشركات وبناء مستقبل يولي الأولوية القصوى لحقوق الانسان على الأرباح. وفي ظلّ ما يعيشه الكثيرون من معاناة وظلم، تفتح الأزمة الحالية الفرصة لإعادة التفكير جذريا في الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والعمل على الخروج من هذه الأزمة إلى مستقبل مختلف تسوده العدالة والمساواة والحرية والتضامن. نحن نطالب بمستقبل مختلف ونلتزم ببذل كل ما في وسعنا لتحقيق هذه الغاية.

المطالب الفورية للحكومات:

- **وضع حدّ لانتهاكات نخبة الشركات لحقوق الإنسان والبيئة:**

  - التقيّد باللوائح التي تحمي حقوق الإنسان والبيئة، وتعزيز تدابير مكافحة التمييز وضمان تمتع الجميع بالحق في الصحة والغذاء والسكن والمياه والمعلومات، وخاصة المجموعات الفقيرة والمهمشة أو الفئات المعرّضة للخطر؛
  - منع الشركات من ممارسة الضغط والتأثير بشكل غير المبرر على استجابات الحكومات لفيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)، ووقف التلاعب بالأسعار، وإجبار الشركات الكبرى على إنتاج السلع الأساسية بتكلفة منخفضة وليس على حساب العمال؛
  - العمل على أن تكون أدوية العلاج والوقاية من فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) متوفّرة ومتاحة للجميع، وأن تستند تجارب اللقاحات وعمليات التوزيع لاحقا على حقوق الإنسان والعدالة؛

- وقف أو فرض وقف اختياري على المشاريع التي يحتمل أن تكون ضارة بالبيئة أو التي من الممكن أن تنتج عنها أضرار أو تتسبب في تشريد الشعوب الأصلية أو أي مجتمعات أخرى؛
- تعليق جميع المفاوضات الخاصة باتفاقيات جديدة في منظمة التجارة العالمية؛
- تعزيز التدابير الخاصّة بحماية الخصوصية للمصابين بوباء كوفيد-19 وعامة الناس؛
- مساءلة المسؤولين الحكوميين الذين تدفع لهم الشركات لخدمة أجندات الرأسمالية، عوضا عن تمثيل وحماية حقوق جميع الشعوب.

- **اعتماد تدابير اقتصادية لدعم جميع الناس على قدم المساواة، وإيلاء الأولوية القصوى لحقوق الإنسان:**

- ضمان تزويد جميع مقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية على الفور بمعدات الحماية الشخصية المجانية وأدوات اختبار فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)، كما يجب أن يحصلوا أيضًا على التدريب المناسب للخدمات الأساسية.
- إلغاء الديون السيادية للدول الأكثر فقرا وديون المجتمعات الفقيرة وذات الدخل المنخفض؛[22]
- توفير الحبوب الغذائية والسلع الأساسية، وضمان تمتّع الجميع بالخدمات العامة المجانية بما في ذلك الإسكان في حالات الطوارئ والنقل العام؛
- ضمان قدرة الجميع بالقيام باختبار فيروس كوفيد-19 وبصفة مجانية؛
- ضمان صرف المعاشات التي تموّلها الحكومة في وقتها؛
- توفير حد أدنى من الدخل للعاملين في القطاع غير الرسمي أثناء الأزمة وما بعدها، واعتماد خطط عاجلة لتوفير دخل أساسي شامل لهؤلاء العمال وأسرهم في إطار مشاورات هادفة ومجدية مع المجتمعات المتضررة وبموافقتهم؛
- اعتماد تدابير مختلفة وأكثر ابتكارا وإبداعا تضمن عدم استمرار الحظر الصحّي إلى الأبد، ولا سيما بالنظر إلى التحديات في بعض البلدان النامية.

المطالب المتوسطة والطويلة الأجل للحكومات:

- **إعادة بناء نظام سياسي واقتصادي قائم على حقوق الإنسان:**
  - دعم المفاوضات بشأن وثيقة دولية ملزمة قانونيا للتصدّي لهيمنة الشركات، وإدخال وإنفاذ التشريعات على الصعيد الوطني للحدّ من السلطة التي تتمتع بها الشركات وإنهاء هيمنتها على الدولة، وذلك من أجل ضمان استفادة المجتمعات والمدافعين عن حقوق الإنسان من سبل الانتصاف الفعالة؛
  - تأميم نظام الرعاية الصحية، وضمان حصول الجميع على الأدوية المجانية أو بأسعار معقولة، والتصدّي للممارسات غير القانونية للشركات المنتجة للأدوية؛
  - إعطاء الأولوية للتمويل العام للتعليم والبحث العلمي من أجل المصلحة العامة والسيادة الغذائية والزراعة المستدامة التي تضمن حقوق الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي والرعاية الصحية الشاملة؛
  - فرض ضرائب كبيرة ومنسقة عالميا على الشركات الكبرى كوسيلة لإنعاش الاقتصاد؛
  - يجب أن تكون مشاريع إعادة الإعمار والتدابير التي تقوم الحكومة بوضعها لتحفيز الاقتصاد قائمة على حقوق الإنسان. كما ينبغي أن يكون أي دعم للشركات ثانويا ومشروطا بالمساءلة الصارمة من أجب ضمان احترام حقوق الإنسان والمعايير البيئية.

- **ضمان مركزية المجتمعات والحركات المتضررة:**
  - ضمان مشاركة المجتمعات المتضررة والحركات ذات الصلة - بما في ذلك الرعاية غير الرسمية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر والعاملين الآخرين - في تشكيل بدائل عادلة لانتعاش الاقتصاد.

المطالب الفورية للشركات:

- وقف التلاعب بأسعار الأغذية والأدوية والأجهزة الطبية ومعدات الحماية - وخاصّة، لا ينبغي للشركات المنتجة للأدوية تسجيل براءات الاختراع للعلاج والأدوية أو اللقاحات الواقية من الفيروس، كما يجب أن تدعم المساعي العالمية الرامية لتوفير لقاحات لجميع سكّان العالم؛

- وضع حدّ لجميع الجهود المبذولة لممارسة الضغط على الحكومات في استجابتها لتفشّي وباء كوفيد-19 بما يضمن إعطاء الحكومات الأولوية القصوى للنمو الاقتصادي ولأرباح الشركات على حساب تمتّع شعوبها بحقوقهم كاملة؛
- وقف جميع الأنشطة الاستخراجية التي تؤثر سلبا على حقوق المجتمعات أو العمال؛
- وضع خطط مدروسة لحماية حقوق العمال وتخصيص أموال لضمان استمرار دفع الرواتب بغض النظر عن ظروف العمل أثناء الوباء؛

- العمل على بذل العناية الواجبة واحترام كافّة التدابير الوقائية في أماكن العمل بالنسبة للأنشطة المتواصلة طيلة فترة الحظر، وذلك لضمان عدم انتهاك المنتجات والخدمات المقدّمة لحقوق العمال أو التعدي على حقوق العملاء.

[1]يعكس هذا الموجز التحليل المشترك الذي قام به الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات بعد عدة محادثات عبر الإنترنت، والذي يرتكز أساسا على الحاجة للاستجابة لمختلف التحديات التي يعيشها العالم في ظلّ أزمة كوفيد-19 والمرتبطة بشكل مباشر بمساءلة الشركات.

[2]إذا لم نقم بمعالجة هذه القضايا، فإننا لن نتمكن من الاستجابة بشكل كامل لوباء كوفيد-19، فضلا عن إمكانية تدهور الأوضاع الحالية في المستقبل.

[3]نظرا لكون النساء من بين الأكثر تضررا من أزمة كوفيد-19، هناك مخاوف من أن يتم قمع حقوق في إطار الجهود المبذولة للنهوض بالاقتصاد. ونحن نردد أصوات القيادات النسائية التي قامت- عبر الفريق العامل المعني بالنساء والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابع للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- بتقديم شرح تفصيلي حول كيفية تأثير هذه الأزمة على المرأة. https://www.escr-net.org/sites/default/files/attachments/womencovid19_ar.pdf

[4]المصدر: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية(CDES) ، مكالمة الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات بتاريخ 9 أبريل/نيسان 2020.
[5]لمعرفة المزيد حول عدم جاهزية نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية، يرجى الاطلاع على: https://www.nationalnursesunited.org/press/nations-hospitals-unprepared-covid-19، ولمعرفة المزيد حول افتقار نظام الرعاية الصحية في المملكة المتحدة للتمويل الكافي، يرجى الاطلاع على: https://www.theguardian.com/society/2019/may/31/nhs-underfunding-is-deliberate-strategy

[6] لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على: https://www.theguardian.com/world/2020/apr/11/corporate-suppliers-of-masks-and-gowns-price-gouging-not-for-profit-aged-care-providers، وكذلك https://www.theguardian.com/food/2020/mar/27/ive-never-seen-it-like-this-why-vegetables-are-so-expensive-in-australia-at-the-moment. إنّ التصدّي لمستغلّي أزمة كوفيد-19 يُعدّ أمرا في غاية الأهمية. حيث تمّ في المملكة المتحدة إنشاء فريق عمل جديد مكلّف باتخاذ اجراءات صارمة ضدّ كل من يحاول الاستفادة من هذه الأزمة.

[7]لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على: https://www.theguardian.com/commentisfree/2020/apr/02/coronavirus-vaccine-big-pharma-data، وكذلك https://www.ft.com/content/a94aa917-f5a0-4980-a51a-28576f09410a
[8] في إطار المنافسة المتزايدة للتوصّل لعلاج ولقاحات للقضاء على فيروس كورونا المستجدّ كوفيد-19 ووضعه في السوق، هناك خطر حقيقي من أن تقوم الشركات الكبرى المنتجة للأدوية بمحاولة تجاوز البحوث الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بالتأثير المختلف لأدوية الوقاية والعلاج على الرجال والنساء.

[9] المصدر: اللجنة الكينية لحقوق الإنسان.(KHCR)

[10] المصدر: منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لمزيد من المعلومات، اقرأ: https://www.malaymail.com/news/malaysia/2020/04/08/initially-jailed-for-fishing-to-feed-family-amid-mco-duo-now-sentenced-to-c/1854721/.. في ماليزيا، تسببت خصخصة صناعات الأغذية والمياه، وكذلك سيطرة الحكومة على نقاط التفتيش في البلاد، في عدم حصول العديد من المهاجرين واللاجئين على كميات كافية من الأغذية والمياه.

[11]لمزيد من المعلومات حول سلامة العاملين بأمازون، اقرأ: https://www.theguardian.com/technology/2020/apr/07/amazon-warehouse-workers-coronavirus-safetyملاحظة: تشير التقارير الأخيرة إلى أنه بعد الدعاوى القضائية المرفوعة في فرنسا، كان على الشركة إغلاق مستودعاتها بعد صدور حكم من المحكمة بأن الشركة "لا تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية موظفيها" وبأنّه يتعيّن عليها التوقّف عن بيع المواد غير الضرورية.

للمزيد من المعلومات، اقرأ: https://www.theguardian.com/technology/2020/apr/15/amazon-to-close-french-warehouses-over-coronavirus-concerns

[12] المصدر: يشير مشروع توثيق حديث حول "Empresas con Tache" قامت به منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بودير) إلى أنّه وعلى الرغم من التوصيات الصحية المتعارف عليها، فإن هذه الشركة وغيرها من الشركات تتجاهل خطورة هذه الأزمة. حيث تستخدم مجموعة ديفال (Grupo Dival) أيضا هذا الوباء كذريعة للتخفيض من عدد العاملين بشكل كبير. إنّ مثل هذه التصرّفات تعرض حياة العمال للخطر بينما تحد من قدرتهم على التمتّع بالرعاية الصحية وتمسّ من رفاهيتهم بشكل عام.

[13]كما أشارت منظمة "الإنصاف في كمبوديا" كذلك إلى أنه "إذا اختار عمال صناعة الملابس في كمبوديا أن يأخذوا عطلة، فسيضطرون إلى عزل أنفسهم لمدة 14 يوما من دون أجر قبل العودة إلى العمل."

[14]الحق في المعلومات هو الحق الذي ينبغي أن توفره الدولة للمواطنين في الوقت الذي تكون فيه هناك حاجة متزايدة إلى الشفافية في وضع الميزانيات وصنع السياسات. لمزيد من المعلومات حول حماية الحق في المعلومات، يرجى الاطلاع على ملخص الفريق العامل المعني بالرصد . https://www.escr-net.org/sites/default/files/attachments/monitoringcovid19_ar.pdf

[15]لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة WhoProfits على الرابط التالي https://whoprofits.org/surveillance-under-covid/، ويرجى أيضا الاطلاع على الجهود التي يبذلها مركز "عدالة" القانوني لوضع حدّ لأنشطة المراقبة الإسرائيلية في ظلّ أزمة كوفيد-19 عبر الرابط أسفله: https://www.adalah.org/en/content/view/9939

[16] لمزيد من المعلومات، يُرجى قراءة: https://www.theguardian.com/environment/2020/mar/27/trump-pollution-laws-epa-allows-companies-pollute-without-penalty-during-coronavirus?CMP=Share_AndroidApp_WhatsApp

[17] لمزيد من المعلومات، يُرجى قراءة: https://www.thejakartapost.com/academia/2020/03/17/covid-19-lockdown-its-not-the-economy-stupid-its-peoples-health-and-lives.html

[18] لمزيد من المعلومات، يُرجى قراءة: https://timesofindia.indiatimes.com/business/india-business/liquor-companies-seek-nod-for-online-on-call-sale/articleshow/75117063.cms

[19] لمزيد من المعلومات، يُرجى قراءة: https://m.economictimes.com/news/company/corporate-trends/itc-to-set-up-rs-150-crore-covid-19-contingency-fund-for-vulnerable-sections-of-society/articleshow/74841727.cms

[20] لقد تسببت هيمنة الشركات على الدولة في إقدام بعض الموردين في الصين وأماكن أخرى على تصدير أدوات اختبار لفيروس كوفيد-19 غير موثوق بفعاليتها في التشخيص إلى دول مثل إسبانيا، لتكتشف هذه الدول بعد ذلك بأن هذه المعدّات لا تطابق المعايير المطلوبة وبها عيوب في التصنيع. لمزيد من المعلومات، يرجى قراءة: https://www.theguardian.com/world/2020/mar/27/coronavirus-test-kits-withdrawn-spain-poor-accuracy-rate :

[21] تصريح آخر لمؤسسة تباتيبا: "تعمل شركة التعدين دون خضوعها للعقاب وبتواطؤ من الشرطة الوطنية الفلبينية التي ... قامت بتفريق الشعوب الأصلية باستخدام العنف على خلفية تجمعهم سلميا لمعارضة عمليات التعدين".

[22]وعلى نفس المنوال، في كولومبيا وبيرو، تشير التقارير إلى أن أنشطة الصناعة الاستخراجية مستمرة دون موافقة المجتمعات الأصلية وغيرها، ودون احترام تدابير الحجر الصحّي للعمال أو توفير الحماية الصحية اللازمة لهم. كما تواصل البرازيل توسيع استغلالها للأمازون. لمزيد من المعلومات حول الوضع في البرازيل، يرجى قراءة: https://news.mongabay.com/2020/04/in-brazil-covid-19-outbreak-paves-way-for-invasion-of-indigenous-lands/.

[23] لمعرفة المزيد في هذا الخصوص، اقرأ: https://www.ecowatch.com/worlds-largest-palm-oil-plantation-2645576807.html

[24] ملاحظات إضافية من المشروع الخاص بالتنظيم والتنمية والتعليم والبحوث (بودير): يعمل العديد من العلماء في الجامعات الحكومية على تجميع البروتوكولات الدولية والاستناد عليها لإنتاج أدوات لتشخيص فيروس كوفيد-19 محليًا وجعلها في متناول الجميع، بما يقلل من اعتمادهم على المخابر الخاصّة. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى دولة تستثمر في التعليم والعلوم.

[25] ستكون هناك حاجة إلى التعاون والمساعدة الدوليين، وخاصة لدعم الدول الأقل قدرة على التعامل مع هذه الأزمة.